

تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2004-2014

د. غريب بولرباح * أ. خضير سفيان **

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تغيرات أسعار الصرف الدولية على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة ما بين (2004-2014)، بحيث تم من خلالها التطرق إلى تطور سعر صرف الدينار الجزائري وتحليل واقع ميزان المدفوعات.

اعتمدت الدراسة على الأدوات القياسية كالانحدار البسيط، وأظهرت النتائج أن تحسن رصيد ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم احتياطي الصرف وتراجع المديونية الخارجية، كانت نتيجة ارتفاع أسعار النفط، كما أن نسبة كبيرة من مداخيل الجزائر بالعملة الصعبة تضعيع نتيجة اختلاف العملات المتعامل بها بين الصادرات والواردات.

من خلال هذه الدراسة خلصنا إلى القول إن تنوع الواردات خارج منطقة الأورو يحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار مقابل اليورو، كما أن تنوع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات أمر ضروري لتجنب الأزمات النفطية النابعة من انخفاض أسعار النفط.

الكلمات المفتاح: ميزان مدفوعات، تقلبات أسعار الصرف، يورو، دولار الجزائر.

Abstract :

This study aims to highlight the impact of changes in the international exchange rates on the Algerian balance of payments during (2004-2014), so through which to address the evolution of the Algerian dinar exchange and analysis of the price of the reality of the balance of payments. The study relied on econometric tools. The results showed that the improvement in the balance of payments, and the high volume of exchange reserves and declining external debt, were the result of high oil prices. Moreover, Algeria losses a large proportion of its earned foreign

* أستاذ محاضر قسم - أ - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة .
** طالب دكتوراه - جامعة الشهيد حمدة نخضر - الوادي .

currencies due to the fact the exports are in US dollar whereas the imports are in Euro.

The study concluded that Algeria must diversify its imports outside the Euro-zone to limit the losses of the exchange rate of US dollar against the euro, and the diversification of its exports other than hydrocarbons is essential to avoid the impacts of oil crises.

Keywords: balance of payments, exchange rate fluctuations, euros, dollar, Algeria.

1. تمهيد:

إن من أهم القضايا الرئيسية التي شغلت الفكر الاقتصادي مسألة التوازن، فقد شكّلت مسألة «عدم الاستقرار الداخلي والخارجي للرأسمالية» - الذي يعرضها من حين لآخر لأزمات البطالة والركود، وأزمات التضخم وتآكل القدرة الشرائية لأحايين أخرى، وما ينتج عن ذلك من اختلال في موازين مدفوعاتها-مركز الاهتمام على مستوى الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية، وقد اهتم «جون ماينرد كينز» بدراسة وتحليل هذه المسألة من منظور الأجل القصير كذلك أوضح «كينز» منذ ما يقارب ثمانية عقود من الزمن أن الرأسمالية فقدت قدرتها الذاتية على التوازن، بعكس الاقتصاديين الكلاسيك الذين انصب تحليلهم على الأجل الطويل.

وبالنظر إلى ما يلعبه سعر الصرف والفرق بين العملات من دور في تقييم السلع والموارد، كان اهتمام الدول بها أكثر كونها المدخل الأساسي لتوازن موازين المدفوعات، خصوصا وأن نظم الصرف تطورت كثير من قاعة الذهب ثم إلى التثبيت بالدولار وصولا إلى نظام التعويم والذي أصبح منتجها من طرف أغلب الدول للمحافظة على استقرار قيمة عملاتها التي تعتبرها الداعم الأول لاستقرار وتوازن ميزان المدفوعات.

انطلاقا مما سبق ومن خلال أهمية سعر الصرف من الناحية الاقتصادية في التأثير على ميزان المدفوعات، سنحاول بطريقة منهجية الإجابة على الإشكالية الرئيسية كما يلي: ما مدى تأثير تغيرات أسعار الصرف الدولية على ميزان المدفوعات الجزائري؟

أهداف الدراسة وأهميتها:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدتها تأثير تغيرات أسعار الصرف لأهم عملتين في الاقتصاد الدولي (الدولار واليورو) على ميزان المدفوعات، ثم تحديد عناصر الصمود والهشاشة في الموازين الفرعية لميزان المدفوعات، حيث تستمد هذه الدراسة

أهميتها من الاهتمام المتزايد لدراسة سعر الصرف وعلاقته بميزان المدفوعات، الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير.

الدراسات السابقة: من خلال اطلاعنا على بعض الدراسات اخترنا أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع بحثنا وهي:

❖ دراسة¹ D.Umoru and O.Odjegba، 2013، حاول الباحثان في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف أثر اختلال سعر الصرف على وضع ميزان المدفوعات في نيجيريا للفترة من 1973 إلى 2012، حيث تم الاعتماد على تقديرات نموذج تصحيح الخطأ، واختبار جرينجر للسببية لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات، حيث أشارت نتائج السببية أحادية الاتجاه، وذلك عند مستوى 1%، واتضح من نتائج هذه الأخيرة بأنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات، حيث تم التوصل إلى أن اختلال سعر الصرف النيجيري في المدى القصير ظهر له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات، وتمثل النتيجة الرئيسية هو حقيقة أن اختلال سعر الصرف أظهر وجود علاقة إيجابية مع رصيد ميزان المدفوعات في نيجيريا.

❖ دراسة² Güneş، 2013، في هذا البحث تم تحليل العلاقة بين تقلب سعر الصرف والصادرات والواردات (أسعار الصرف على نمط التجارة الدولية في تركيا)، من خلال تطبيق إجراءات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) على البيانات الشهرية للفترة (2003:01 - 2012:08) وتطبيق تحليل الانحدار الاتجاهي المترابط، حيث تم التوصل إلى أن أسعار الصرف والصادرات والواردات هي مترابطة، وبالتالي لا يمكن أن يكون الانحراف متباعد جدا في تركيا، وعلاوة على ذلك يبين تحليل نموذج تصحيح الخطأ أن طويلة المدى السببية تمتد من الصادرات والواردات لتبادل أسعار الفائدة.

❖ دراسة (Cachia Franck 2008)³ توصلت إلى أن ارتفاع الأورو مقابل الدولار يؤثر على الاقتصاد الفرنسي ويؤدي بانخفاض صادرات فرنسا بمعدل 3% كمعدل فصلي منذ 2002 ليصل في 2008 إلى 5% وانخفاض معدل الاستيراد 2.1% كمعدل سنوي، وأن كل ارتفاع مقداره 10% في الأجل القصير مقابل عملات رئيسية بما فيها الدولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي 5% وانخفاضا في معدل التضخم من 2% إلى 3% سنويا.

II. الإطار المفاهيمي لسعر الصرف وميزان المدفوعات:

1-1 ماهية سعر الصرف: يعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة الوطنية

التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية⁴، كما يقصد بسعر الصرف الذي يعبر عن قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية⁵.

1-2: أنواع أسعار الصرف: في هذا الإطار يظهر سعر الصرف كسعر نقدي للعملة الأجنبية، ويعرف كقيمة للعملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية (أو العكس)، ويمكن التمييز بين عدة أنواع للصرف ذكر منها مايلي⁶:

1-2-1 سعر الصرف الإسمي: يعرف على أنه وحدة من عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، ويتم تحديده طبقا للطلب والعرض على ذلك السعر في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى: سعر الصرف الرسمي وهو المعمول به في المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية.

2-2-1: سعر الصرف الحقيقي: يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية.

3-2-1 سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة دولة ما بالنسبة لعدة عملات لدول أخرى في فترة زمنية معينة.

4-2-1 سعر الصرف التوازني: وهو سعر الصرف الذي يكون متسقا مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي⁷.

3-1 وظائف أسعار الصرف والعوامل المؤثرة فيه: سوف نورد في هذا الجزء من الدراسة باختصار أهم وظائف أسعار الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

1-3-1 وظائف أسعار الصرف: يتميز سعر الصرف بعدة وظائف نذكر منها مايلي⁸:

❖ وظيفة قياسية: يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لمقارنة الأسعار المحلية لسلعة ما مع أسعار السوق العالمية.

❖ وظيفة تطويرية: يستخدم سعر الصرف في الرفع من حجم صادرات معينة إلى مناطق معينة من تخفيض سعر صرف عملة هذه الصادرات حتى تكون هذه الأخيرة أرخص سعرا مقارنة بصادرات الشركاء التجاريين.

❖ وظيفة توزيعية: يؤدي سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي العالمي بين دول العالم فإذا افترضنا أن

اليابان تستورد القمح من الولايات المتحدة وارتفعت القيمة الخارجية للمدولار الأمريكي مقابل الين فإن اليابان ستضطر إلى دفع زيادة في الدولارات لقاء وارداتها من القمح مما يؤثر على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية في حين ترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولارات.

4-1 أنظمة أسعار الصرف: تطورت أنظمة أسعار الصرف في اتجاهين مختلفين منذ انهيار نظام بريتون وودز عام 1971م، حيث تميز الاتجاه الأول بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف ضمن تكاليف إقليمية كما في البلدان الأوروبية أما الاتجاه الثاني فقد تميز بالمرونة بين العملات الرئيسية، وفي ظل هذا النظام تواجه الدول النامية خيارين، إما تعويم عملاتها مقابل العملات الأخرى أو تثبيت قيمة عملاتها إلى عملة رئيسية أو سلة من العملات⁹.

• **أنظمة الصرف الثابتة:** وفيها يتم تثبيت سعر صرف العملة إما إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار. وإما إلى سلة عملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص.

• **أنظمة الصرف المرنة:** تتميز بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير مثل المؤشرات الاقتصادية. وقد تدبج الدولة نظام التعويم المدار حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وميزان المدفوعات، أو تستخدم التعويم الحر الذي يسمح لقيمة العملات أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب السوق، وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتححرر من قيود سعر الصرف.

5-1 سعر الصرف واختلالات ميزان المدفوعات:

أولاً: التوازن في ميزان المدفوعات:

هناك نوعان من توازن ميزان المدفوعات، وهما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات هي حتمية التوازن الحسابي بين مجموع المتحصلات ومجموع المدفوعات، وذلك بعد إضافة بند السهو والخطأ، ويتم ذلك بتسجيل العمليات وفق قاعدة القيد المزدوج، فهو يقدم فقط وصف محاسبي لميزان المدفوعات، وأما التوازن الاقتصادي أو الحقيقي أو الخارجي لميزان المدفوعات، فهو الذي يتعلق ببعض حسابات ميزان المدفوعات، ويتم بمقارنة القيمة الكلية لجانب الدائن مع القيمة الكلية لجانب المدين الخاصة بكل حساب، فعند حدوث عدم توازن بين جانبي الحساب يوصف الميزان بأنه مختل اقتصادياً، وأما إذا حدث العكس يوصف

الميزان بأنه متوازن اقتصاديا، ويعتبر التوازن حالة نظرية نادرا ما تحدث¹⁰.

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات :

بعد تعرضنا إلى التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، نلاحظ أن التوازن قلما يحدث، بحيث هي إحدى الحالات الثلاث لميزان المدفوعات التالية: الفائض، العجز، التوازن، وكل من الفائض والعجز يعد اختلالا لميزان المدفوعات، وعادة ما يتم التمييز بين حالتين رئيسيتين فيما يخص الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات هما الاختلال المؤقت والاختلال الهيكلي، إضافة إلى اختلال آخر هو الاختلال المستمر.

1-الاختلال المؤقت: يمكن اعتباره عاديا لأنه لا يكون مرتبطا بالبنية الاقتصادية للبلد أو بالهيكل الاقتصادي فيه لأنه سرعان ما يزول بزوال أسبابه، فقد تسبب بعض التغيرات الكبرى في أسعار الفائدة العالمية أو في أسعار بعض العملات الدولية الرئيسية، أو في الظروف السياسية في تدفق رؤوس أموال قصيرة الأجل ضخمة إلى خارج البلد دون أن يقبلها تدفقات ماثلة إليه مما يؤدي إلى حدوث العجز في موازين المدفوعات لهاته البلدان، وعموما هناك عدة صور للعجز المؤقت في ميزان المدفوعات¹¹ وهي: الاختلال المعارض، الاختلال الموسمي، الاختلال الدوري، الاختلال الاتجاهي.

2-الاختلال الهيكلي (الدائم): يعود هذا النوع من الاختلال أساسا إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وإلى التغير في ظروف العرض والطلب مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة وتوزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة، وعادة ما نجد هذا النوع من الاختلال في الدول النامية، ويتطلب علاجه زيادة الصادرات بمعدل أسرع من معدل نمو الواردات¹².

3-الاختلال المستمر: ويظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفسل في معالجته سنة بعد أخرى، أو بسبب بعض التغيرات الجذرية التي تصيب جانبا من جوانب النشاط الاقتصادي القومي داخليا أو خارجيا فتتطلب حولا أساسية تستغرق سنوات لإتمامها، أو ربما بسبب الأزمات الاقتصادية الدورية التي تطول قوتها¹³.

ثالثا: آليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات

قد يتعرض ميزان المدفوعات إلى اختلالات، لذا لا بد من اللجوء إلى حلول تمثل في إجراءات تنفيذها وترسمها السلطات النقدية ولهذه السياسات عدة مناهج، والتي حاولت تحليل الآثار الاقتصادية المحتملة للتغيرات في سعر الصرف لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، ومن أجل تحقيق ذلك نحاول باختصار التطرق إلى أهم هذه المناهج

في النقاط التالية:

1- منهج المرونات: يرتكز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري، على اعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات، ومن ثم فإن أية تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيرا على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري.

2- منهج الاستيعاب الاقتصادي: تم تقديم هذا المنهج بواسطة (1951.J.Mead.E) ، والذي يرتكز على قواعد التحليل الكنزوي، حيث يبحث منهج الاستيعاب من خلال النظر في أثر التخفيض على سلوك الإنفاق في الاقتصاد المحلي، وتأثير الإنفاق المحلي على الميزان التجاري.

3- المنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات:

تطور المنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات وانسجم مع طروحات النقديين من أنصار مدرسة شيكاغو أمثال (H.jonsen،Mandel)، حيث يعالج المنهج مشكلة العجز والفائض في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام والفعال لعرض النقود والطلب عليها، إذ يبدأ بتعريف ميزان المدفوعات على أنه: ظاهرة نقدية لا حقيقية، وإن اختلال ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد وليس اختلال تدفق.

III. الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

سنقوم في هذه الدراسة بالاختبار القياسي للعلاقة السببية بين سعر الصرف وأرصدة ميزان المدفوعات لمعرفة العلاقة فيما بينهما وارتباط وتأثير سعر الصرف في كل منهما، وذلك باستخدام الانحدار البسيط أو المتعدد عند الضرورة، بإضافة متغير لتفسير النموذج المقترح، كما سنقوم بإدراج وحذف حد ثابت إلى المعادلة التقديرية لتبين القوة التفسيرية للمتغير المستقل للتابع.

والانحدار البسيط هو نموذج إحصائي يقوم بتقدير العلاقة بين متغيرين وينتج عنها معادلة تفسر العلاقة بينهما وتعطي قيمة المتغير التابع حال معرفة المتغير المستقل، قبل بناء النموذج لا بد من معرفة شكل الانتشار (سحابة النقاط) كل متغير بالنسبة للتابع، والذي يبين لنا شكل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل هل هي علاقة طردية أو عكسية، نلاحظ أن سحابة النقاط بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل X تظهر على شكل خطي والانتشار موجب لأن ميلها موجب عليه فإن العلاقة في هذه الحالة بينهما طردية، وبالنسبة للتابع Y فالصيغة الرياضية للمودج ستكون $Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i$ حيث $Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i$ = المتغير التابع، β_0 = حد ثابت مقدر يحدد قيمة Y عندما يكون $X = 0$.

$B1 =$ ميل الخط المستقيم المقدر الذي يبين العلاقة بين المتغيرين $X_i =$ المتغير المستقل. $i e =$ الخطأ العشوائي للتقدير.

وسنقوم باستخدام برنامج SPSS الإحصائي لتسهيل استخراج المعلومات والتقديرات المتعلقة بهذه النماذج اعتماداً على الإحصائيات المتاحة. $B =$ رصيد ميزان المدفوعات، $CC =$ رصيد الحساب الجاري $CCAP =$ رصيد حساب رأس المال $IMP =$ قيمة الواردات $EXP =$ قيمة الصادرات $PCH =$ سعر الصرف.

كما سيتم عرض النتائج المتحصل عليها كما يلي:

النموذج المقدر $(Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + e_i)$ ، معامل الارتباط بين المتغير والمقدر R ، معامل التحديد وهي تين نسبة تفسير معادلة المتغيرات المستقلة لقيمة العنصر التابع $R^2 =$ ، قيمة اختبار فيشر المحسوبة F_{cal} ، قيمة اختبار فيشر الجدولة $F_{tab}(cal, tab)$

قيمة اختبار ستودنت المحسوبة T_{cal} وقيمة اختبار ستودنت الجدولة T_{tab} كإيلي: - المحسوبة والجدولة لمعلمة الحد الثابت $T_0(cal, tab)$ - المحسوبة والجدولة لمعلمة المتغير الأول $T(cal, tab)$.

لكل معلمة مقدرة على حده، ونفس الشيء بالنسبة لـ T_{cal} تحسب من البرنامج في حين تستخرج قيمة T_{tab} من الجدول الخاص بها مثل قيمة فيشر، لكن قيمة ستودنت تين معنوية كل متغير على حدا ومقدرتها على تفسير قيمة المتغير التابع، فإذا كان $T_{tab} < T_{cal}$ فإننا نقبل الفرضية H_1 وهذا يعني أن هذا المتغير المستقل له معنوية وقادر على تفسير المتغير التابع، وإذا كان $T_{tab} > T_{cal}$ فإننا نقبل الفرضية H_0 والتي تعني استبعاد المتغيرة المستقلة هذه لعدم معنويتها ومقدرتها على تفسير قيمة المتغير التابع، بعد ذلك يتم استبعاد الفرضيات المدومة ثم نستخرج النموذج المقدر الصحيح والعلاقة السببية بين هذه المتغيرات.

IV. عرض نتائج الدراسة ومناقشتها: أولاً: الاختبارات القياسية

1- الاختبارات القياسية لعلاقة سعر الصرف بالحساب الجاري: اعتماداً على معطيات الدراسة سنقوم برصد المعطيات المتعلقة بالصادرات، الواردات و رصيد الميزان التجاري للحصول على تحليلاً لعلاقة السببية بينه وبين سعر صرف الدينار الجزائري، ومن خلال مخرجات برنامج SPSS للمعطيات المتعلقة بالصادرات وسعر الصرف المدرجة فنحصل على النتائج التالية: في حال وجود الحد الثابت: $CC =$

$$251.479 - 1.789TCHR = 0.599 ; R2 = 0.358$$

$$F (8.812, 4.54) T0(3.074, 2.145) ; T1(-2.797, 2.145)$$

من نتائج اختبار الفرضيات يظهر أن النموذج معنوي وكذلك المعالم المقدره (الحد الثابت)، وذلك لكون القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولة، وبالتالي فإن كل من سعر الصرف والحد الثابت مقدره تفسيرية ليست عالية لرصيد الحساب الجاري بحوالي 37% وتعود النسبة الباقية لمتغيرات لم تدرج في النموذج.

$$\text{في حال استبعاد الحد الثابت يكون } R2 = 0.47 \text{ ; } TCHR = 0.696 \text{ ; } CC = 0.155$$

$$F (13.312, 4.54) T(3.649, 2.145)$$

نلاحظ أنه حتى في حالة استبعاد الحد الثابت يبقى النموذج معنويا وقدرته التفسيرية أكبر من النموذج الأول، وبما أن النموذج الأول يظهر ميل معادلة الانحدار سالبا فإنه مخالف للنظريات الاقتصادية سالفة الذكر، لذلك نختار النموذج الثاني - بدون حد ثابت - لكونه أكبر معامل تحديد وميله موافق للنظريات الاقتصادية.

2- اختبار العلاقة بين سعر الصرف وحساب رأس المال : في حالة وجود الحد الثابت :

$$CCAP = -5.692 + 0.071TCHR = 0.086 ; R2 = 0.017$$

$$F (0.101, 4.54) T0(-0.372, 2.131) ; T1(0.319, 2.131)$$

من خلال اختبار فيشر يلاحظ أن قيمة $F_{cal} < F_{tab}$ وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 والتي تعني عدم معنوية النموذج المقدر.

في حال استبعاد الحد الثابت يكون:

$$CCAP = -0.011 TCHR = 0.227 ; R2 = 0.052$$

$$F (0.918, 4.54) T (-0.804, 2.145)$$

نلاحظ أن استبعاد الحد الثابت كذلك لم يؤدي إلى نتيجة تذكر حيث بقيت $F_{cal} < F_{tab}$ وبالتالي فالنموذج مرفوض، وليس له أي مقدره على تفسير العلاقة بين المتغيرين، وبالتالي فإن رصيد رأس المال لا يبدي أي تجاوبا مع التغيرات الحاصلة في سعر الصرف.

3- اختبار العلاقة بين سعر الصرف والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات: في حالة وجود الحد الثابت :

$$BP = 129.801 - 1.633 TCHR = 0.616 ; R2 = 0.379$$

$$F (8.655, 4.54) T0(3.206, 2.131) ; T1(-2.925, 2.131)$$

تظهر نتائج الاختبارات القيم المحسوبة لكل من فيشر وستودنت أكبر من القيم الجدولة وبالتالي سنقبل الفرضيات الموجبة H1 والتي تعني معنوية النموذج والقيم المقدرة في حال استبعاد الحد الثابت يكون $R^2 = 0.469$; $TCHR = 0.685$; $BP = 0.145$; $F(13.227, 4.54)T(3.778, 2.145)$

نفس النتيجة حتى في حال استبعاد الحد الثابت، النموذج والقيم المقدرة ومعنوية وهو ما يثبت العلاقة السببية بين المتغيرين، غير أننا سنستبعد النموذج الأول وسنعمد النموذج الثاني، كون النموذج الأول ميل منحني دالة الانحدار سالب، إضافة لكون معامل تحديد النموذج الثاني أكبر، ومع ذلك فالعلاقة التأثيرية بينهما ضعيفة جدا حيث يقدر ميل منحني الانحدار بينهما بـ 15.4% في حين لا تتجاوز القدرة التفسيرية للنموذج الـ 47.6%.

ثانيا: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

رأينا في النقاط السابقة أن ميزان المدفوعات يعتبر السجل الذي تدون فيه كامل العمليات مع العالم الخارجي، وعلاقة سعر الصرف بين ميزان المدفوعات، لذلك لا بد من معرفة التطورات التي عرفها ميزان المدفوعات وعلاقتها بأسعار الصرف.

1- تطور رصيد الحساب الجاري: يتوقف الفائض أو العجز في الموازين الجارية بدرجة أولى على الميزان التجاري، والذي عرف تراجعا كبيرا سنة 2009، حيث حقق الحساب الجاري رصيда سالباً ولأول مرة سنة 2014، ويرجع السبب إلى تدهور صادرات المحروقات بسبب تراجع أسعار النفط، فبين سنتي 2012 و2014 فقدت الجزائر ما قيمته 12.24 مليار دولار، حيث يتبين أن أهم الموازين الفرعية للميزان الجاري شهدت تراجعا متفاوتا مما ساهم في تراجع الميزان الكلي بنسبة 98%، ويأتي هذا التدهور نتيجة تراجع الميزان التجاري، والذي هو أهم بند في الميزان الجاري وذلك بنسبة 80% بعد التراجع الحاد في قيمة الصادرات بنسبة 42.45%، وذلك بالإضافة إلى تدهور ميزان الخدمات من -7.59 مليار دولار سنة 2008 إلى -8.79 مليار دولار سنة 2011، وذلك إلى جانب التراجع في رصيد التحويلات من 2.78 مليار دولار سنة 2008 إلى -2.59 مليار دولار سنة 2011، بينما عرف السداسي الأول من سنة 2009 عجزا في الحساب الجاري الخارجي بمبلغ 1.62 مليار دولار، حيث وصل فائض الحساب الجاري الخارجي إلى الذروة في سنة 2008 بمبلغ 34.35 مليار دولار، وشهد انخفاض حادا في سنة 2009 يقدر بـ 0.40 مليار دولار، مع ارتفاع طفيف سنة 2010 و2011 على التوالي بـ 12.15 و19.70 مليار دولار، كما سجلت الجزائر عجزا في الحساب الجاري بقيمة 4.58 مليار دولار في الربع الرابع من

سنة 2014 كمستوى قياسي منخفض، كما بلغ متوسط الحساب الجاري ما يقارب 4.9 مليار دولار للفترة 2004-2014، في حين حقق أعلى مستوى على الإطلاق بقيمة 28.95 مليار دولار في الربع الرابع من سنة 2006.

2- تحليل تطور حساب رأس المال

1-2: الاستثمار الأجنبي المباشر: عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ارتفاعا ملحوظا سنة 2010، ولم يكن هذا التطور بفعل زيادة حقيقة في حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنما بفعل زيادة رؤوس الأموال الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر، حيث أن رصيد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ارتفاع مستمر منذ سنة 2004، ولكن بنسب ضئيلة جدا حيث بلغ سنة 2007 قيمة 1.39 مليار دولار، لترتفع إلى 3.47 مليار دولار سنة 2010، وفي ظل تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009 و2010 في الدول المتقدمة والدول النامية شهدت الجزائر العكس ارتفاعا محسوبا بين سنتي 2009 و2010، لتشهد بعد ذلك التدفقات الصافية انخفاض بلغ سنة 2012 و2013 قيمة 1.52 و1.96 مليار دولار على التوالي.

كما أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2009 و2010 تخص الجانب النقدي، حيث قامت البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر برفع رؤوس أموالها مما سمح بدخول حجم كبير للعملة الصعبة في الجزائر، وهذا في إطار تنويع القاعدة المالية لتك البنوك، خاصة وأن الجزائر تعتمد في تمويل استثماراتها على البنوك المحلية، وذلك تجنباً لعملية الاستدانة من الخارج¹⁴، وفي نفس السياق فقد أقر مجلس النقد والقرض بالجزائر النظام رقم (08-04)¹⁵ والمتعلق برفع رأسمال البنوك والمؤسسات المالية، حيث قامت أربع بنوك خاصة برفع رأس مالها بعدما تحصلت على الترخيص من مجلس النقد والقرض.

1-2: تطور رصيد حساب الرأسمالي:

إن عجز حساب رأس المال خلال الفترة 2004-2007 كان بسبب سداد الجزائر لديونها الخارجية طويلة الأجل إلى جانب ضآلة حجم صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي ازدادت في الفترة 2008-2014 وساهمت في تحقيق فوائض في حساب رأس المال خال هذه الفترة، كما أن رصيد الميزان الرأسمالي سجل فائضا يقدر بـ 2.54 مليار دولار سنة 2008 بعدما تميزت الفترة 2004-2014 بعجز متذبذب بلغ أقصاه سنة 2006 بقيمة 11.22 مليار دولار، وأدناه سنة 2007 بقيمة 0.99 مليار دولار، وسجل الميزان فائضا سنة 2008 يقدر بـ 2.54 مليار دولار، وسجل انخفاض

الفائض سنة 2011 بقيمة 0.36 مليار دولار، ويعود السبب الذي أدى إلى حدوث فوائض في رصيد ميزان رؤوس الأموال بعدما كان يعاني من العجز، إلى الزيادة المعتبرة في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- مؤشرات رصيد الميزان الكلي

سجل ميزان المدفوعات في الجزائر تدهورا حادا بداية من سنة 2009، مما ساهم في تراجع معدل نمو احتياطات الصرف الأجنبي والتي عرفت نمو بالغ الأهمية خلال الفترة 2005-2008، عموما سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائضا ابتداء من سنة 2004 قدره 9.25 مليار دولار ليرتفع تدريجيا ثم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008 بقيمة 36.9 مليار دولار ثم تراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3.86 مليار دولار، كما حقق ميزان المدفوعات عجزا سنة 2014 وبقيمة -5.88 مليار دولار وذلك ولأول مرة منذ سنتي 1998 و1999، ويرجع سبب ذلك إلى تراجع مداخيل صادرات المحروقات من 71.66 و70.58 مليار دولار سنتي 2011 و2012 على التوالي إلى 58.34 مليار دولار سنة 2014 هذا من جهة، وارتفاع تكلفة الواردات من 38.39 و46.93 مليار دولار سنتي 2010 و2011 على التوالي إلى 59.44 مليار دولار سنة 2014 من جهة أخرى، وهذا في ظل الانخفاضات المتتالية للدينار مقابل الدولار واليورو، وانخفاض أسعار البترول (58 دولار للبرميل/ديسمبر 2014).

ما يلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات لم يستقر وبقي متذبذبا خاصة خلال الفترة 2009-2014 نتيجة للاصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، إلا أنه شهد تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2004-2008 مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع إلى تغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي، وابتداء من سنة 2004 بدأ الحساب الجاري يشهد فوائض مالية معتبرة إلى غاية سنة 2008، حيث بلغ 34.54 مليار دولار بسبب التحسن الكبير في أسعار النفط التي قاربت 100 دولار في نفس السنة.

أما حساب رأس المال فأستمر في تحقيق العجز بلغ أقصاه 11.22 مليار دولار عندما أقبلت السلطات على السداد المسبق لديونها بمقدار 12.9 مليار دولار في سنة 2006¹⁶، في حين سجل فائضا ابتداء من سنة 2008 بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية التي بلغت 3.5 مليار دولار في سنة 2010 وزيادة القروض قصيرة الأجل التي قدرت بـ1.77 مليار دولار في نفس السنة.

كما حقق رصيد ميزان السهو والخطأ عجزا متناقصا على مدى فترة الدراسة بلغت أقصاها سنة 2013 بقيمة -2.27 مليار دولار، وأدناها سنة 2010 بقيمة 0.49 مليار دولار، وذلك باستثناء سنة 2011 التي سجل فيها الميزان رصييدا موجبا قدره 1.41 مليار دولار، ويمثل ميزان السهو والخطأ كافة العمليات التي تحتفظ السلطات نثر بياناتها حقيقية عنها كمدفوعات القطاع العسكري، إضافة إلى الحالات السهو والخطأ التي قد تحدث أثناء عمليات التقييم.

تأثر ميزان المدفوعات الجزائري بالأزمة العالمية وانخفاض قيمة الدولار، وهذا بتراجع رصيده من 36.9 مليار دولار سنة 2008 إلى 3.86 مليار دولار سنة 2009، وهذا بعدما حقق معدل نمو بنسبة 66.66% سنة 2007 و25.17% سنة 2008، إلا أن ذلك المعدل تراجع سنة 2009 إلى 0.28%، وهو ما يمثل صدمة في المعاملات الخارجية للجزائر، وسجل ارتفاعا طفيفا بـ15.58 و20.14 مليار دولار سنتي 2010 و2011، ويعود السبب إلى تراجع حجم الفوائض التي كانت تساهم في زيادة الاحتياطيات من الصرف الأجنبي، حيث تراجع معدل زيادة هذا الأخير من معدل زيادة تقدر بـ29.88% سنة 2008 إلى 4.06% و8.93% على التوالي سنتي 2009 و2010 محققا بذلك ما قيمته 148.91 مليار دولار.

V. الخلاصة

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني.

حيث عرفت مؤشرات ميزان المدفوعات في الجزائر استقرارا في الفترة ما بين (2004-2014) من الدراسة، وذلك بفضل الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر مع الارتفاع الكبير والمتواصل لأسعار البترول مما دفع بالحكومة إلى إطلاق برامج تنويع قصد تنويع الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني، على غرار برامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي.

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، إذ يمثل سعر الصرف مقياسا حقيقيا لنجاح الدول في إدارة الاقتصاد الكلي، حيث اهتمت الدول بدراسة بغية حل مشكلة تحويل العملات لبعضها وتسهيل سداد الديون الدولية، ولهذا يتوجب على الدول اختيار نظام سعر صرف يتلاءم مع معطياتها الاقتصادية؛ إن نسبة كبيرة من مداخل الجزائر بالعملة الصعبة تضيع نتيجة اختلاف العملات المتعامل بها بين الصادرات والواردات، حيث أن قرابة 70% من الواردات بالأورو، في حين أن

حوالي 98% من الصادرات هي محروقات بالدولار، كما ساهم الميزان الجاري في دعم الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الجزائري طيلة فترة الدراسة، أما ميزان رأس المال فلم يساهم بذلك إلا خلال السنوات الأخيرة، أي بعد تسديد الديون الخارجية؛ إن شروط التبادل ليست في صالح الجزائر تتم الصفقات النفطية للصادرات الجزائرية والتي تفوق 98% من مجمل الصادرات حصريا بالدولار الأمريكي، في حين أن 60% من الواردات من مختلف السلع بالعملة الأوروبية الأورو، هذا في صالح الدول الأوروبية لأنها تدفع المشتريات النفطية من الجزائر بالدولار المنخفض القيمة أمام الأورو، وشهد الدولار مستويات منخفضة أمام الأورو منذ 2003 تركت آثارا واضحة على العائدات النفطية. على ضوء النتائج التي توصلنا إليها يمكننا المقترحات التالية: تسعير النفط بغير الدولار الأمريكي سواء بالأورو أو بـدولة من العملات يكون لها وزنا مهما في هيكل المبادلات التجارية للدول المنتجة للنفط، وذلك من أجل تجنب الانخفاض في القوة التنافسية لبرميل النفط؛ وضع سياسة اقتصادية تسمح بتنوع الاقتصاد الجزائري لوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي، وتنويع العملات الصعبة المكونة لاحتياجات الصرف، والعمل على أن يكون مستوى الاحتياطي من وسائل الدفع الخارجية أعلى من حجم الديون بشكل دائم؛ تنويع الواردات خارج منطقة الأورو للحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار مقابل اليورو.

ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم 1: تطور الصادرات مقارنة بسعر صرف الدينار مقابل الدولار

الوحدة: (مليون دولار)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الصادرات	32220	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	60040
الصادرات النفطية	31550	45094	53429	59831	77361	44128	55527	71427	69804	62960	58340
DZD/\$	72.61	73.37	71.15	66.82	71.18	72.64	73.94	76.05	78.10	78.15	87.90

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2014.
- Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel, Juin 2012, 2015.

الجدول 2: تطور الواردات الجزائرية مقارنة بسعر صرف الدينار مقابل اليورو. الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	17950	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	55028	58580
€/DZD	98.95	87.01	93.7	98.33	100.2	101.2	103.4	106.5	102.9	106.8	107.1

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من:

- إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، مرجع سابق.

- Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel, Juin 2012, 2015.

الجدول 3: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2004-2014

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	17950	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	55028	58580
الصادرات	32220	46001	54163	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886
رصيد الميزان التجاري	14270	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	9946	4306

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية 2014.

الجدول 4: تطور رصيد الحساب الجاري للفترة 2004-2014

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الحساب الجاري	11.2	21.2	29.9	30.5	34.4	0.4	12.16	17.77	12.3	0.38	9.1-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

.,Op Cit, p.152010- Banque d'Algérie, Rapport 2015,

الجدول 5: تطور رصيد الاستثمارات خلال الفترة (2004-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإستثمار الأجنبي المباشر	0.62	1.06	1.76	1.39	2.28	2.54	3.47	2.04	1.52	1.96	1.47
صافي رؤوس الأموال	2.23-	3.05-	11.8-	0.77-	0.43-	1.52	0.44	1.08-	0.62-	0.39-	0.52-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, Rapport 2015, 2010, Op Cit, p.15

الجدول 6: تطور رصيد الحساب الرأسمالي للفترة (2004-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الحساب الرأسمالي	1.8-	4.2-	11.2-	1.09-	2.54	3.45	3.42	2.38	0.24-	0.7-	3.23

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

.15:-Banque d'Algérie, Rapport 2015, Op Cit, p

.15:Banque d'Algérie, Rapport 2010, Op Cit, p-

الجدول 7: تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ميزان السهول والخطأ	0.2-	2.2-	1.08-	1.6-	0.69	0.6-	0.4-	1.41	1.14-	2.2-	1.24
الدين الخارجي	21.8 2	17.19	5.6	5.6	5.58	5.41	5.56	4.4	3.67	3.39	3.73
رصيد ميزان المدفوعات	9.25	16.94	17.33	29.5	36.9	3.86	15.5 8	20.14	12.0 6	0.13	5.8-

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المصادر التالية:

- بنك الجزائر، التقارير السنوية، 2005-2015، مرجع سابق.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، أبوظبي، 2010،

ص-ص 380-393.

المراجع والإحالات:

¹(D.Umoru and O.Odjegba, 2013), Exchange rate misalignment and balance of payments adjustment in Nigeria.

²Ş.Güneş2013, the Effect of Exchange Rate on the International Trade in Turkey

³Franck C "Les effets de l'appréciation de l'euro sur l'économie française", note de conjoncture, juin 2008.

⁴موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص:43.

⁵Marie delaplace, monnaie et financement de l'économie, dunod, 2 édition, Paris, 2006, p : 126.

⁶ زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غ منشورة، جامعة الأزهر (فلسطين)، 2012، ص-ص:19-23، (بتصرف).

⁷حطّاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية-حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غ منشورة، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص: 49.

⁸ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2013، ص: 19.

⁹مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الفلسفة في تخصص المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، غير منشورة، الأردن، 2008، ص: 31.

¹⁰ أحميمة خالد، مرجع سابق، ص:84.

¹¹خليفة عزي، مرجع سابق، ص-ص:14-15.

¹² الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص:32.

¹³ السيد محمد أحمد السيريتي، مرجع سابق، ص:239.

¹⁴ حليم بن دحمان، رفع رؤوس الأموال الأجنبية ساهم في رفع الاستثمارات الأجنبية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 29، فيفري 2011، ص:63.

15 الجريد الرسمية، نظام رقم 04-08، يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، العدد 72، 23 ديسمبر 2008.

16 دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، الجزائر، جانفي 2014، ص: 28.